ردمد : 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع : 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (5)

سبتمبر 2015

قضية البدون

إعداد/ لجنة التقارير

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
31 Years عامًا
Since 1994 منذ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى

د. خالد بن دهيش

- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير

د. إبراهيم إسماعيل عبده

- التصميم والإخراج:

أ. صفوان يحيى مسعد

تمهيد

يعرض هذا التقرير قضيةً مهمةً تمَّ طرحُها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر سبتمبر 2015م، وناقشها نُخبةٌ متميزةٌ من مُفكِّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بآرائهم البنَّاءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "قضية البدون".

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
المدخل العام	3
البدون: تعقيبات ومناقشات تحليلية حول الأسباب والأبعاد المتضمنة	7
مقترحات لمعالجة قضية البدون	23
المشاركون في نقاشات التقرير	30

المدخل العام

قدم د. خالد الرديعان ورقة عمل حول البدون، واستهلها بأنه يلزم في البداية تعريف من هم "البدون" التي تعد قضيتهم إنسانية في المقام الأول وقانونية وأخلاقية وسكانية في المقام الثاني. فالبدون هم أفراد نزحوا إلى بلد ما كالسعودية والكويت بسبب ظروف سياسية أو أيكولوجية وأقاموا فيه وبعضهم ربما ولدوا فيه ولهم فيه امتدادات قرابية؛ لكنهم لايحملون جنسيته وبالتالي تم حرمانهم من حقوق المواطنة وحقوق أخرى رغم أن بعضهم خدم البلد المضيف وربما عمل في قطاعات مهمة فيه وحساسة كالجيش والحرس الوطني وحماية منشآته كشركات النفط.

وأهم سبب لوجود البدون في المملكة تحديداً هو الامتدادات القبلية والعشائرية للقبائل العربية التي أسهم رسم حدود الدولة الوطنية أو القطرية في انقسامهم، إضافة إلى حراكهم المعتاد كقبائل رعوية تجري خلف الماء والكلأ حسب متطلبات حيواناتهم التي يعدونها رأس مالهم الحقيقي.. ومع تناقص أهمية الحيوان وتحديداً الجمل فقد وجدوا أنفسهم بعد مرور عدة عقود فئة هامشية ومحرومة من كثير من الحقوق. ويقطن البدون أحياء معينة في المدن التي يقيمون بها كحي النسيم في مدينة الرياض الذي يقطنه بعض أبناء القبائل، وحي البلوش قرب مستشفى العلي في الرياض.

- **لماذا لا يحملون الجنسية السعودية؟**

كان هناك مرونة في منحهم الجنسية في السبعينيات الميلادية من القرن الماضي لكن جزءاً كبيراً منهم لم يكن متحمساً للجنسية في حينه بسبب حراكهم المكاني وتنقلاتهم المستمرة حسب إفادة أحد شيوخ السبعة من قبيلة عنزة.

ومن الأسباب الأخرى هو وجود شكوك أنهم يحملون جنسيات دول أخرى وأنهم يحملون وثائق في ذلك لكنهم يخفونها طمعاً في الحصول على الجنسية السعودية. ونشير بهذا الخصوص أن دولة الكويت التي تضم عدداً كبيراً من فئة البدون قد عدلت أوضاع نحو 4600 شخص بعد أن كشفوا عن جوازاتهم السعودية ما يؤكد ما ذهبنا إليه أن بعضهم يخفي جنسيته (وكالة كونا).

- **كم عدد البدون في المملكة؟**

لسوء الحظ لا يتوفر إحصاءات رسمية وإن كانت الأمم المتحدة قدرتهم في العالم العربي بنحو 70 ألف نسمة لكن بعض الناشطين يؤكد أن الرقم أكبر من ذاك بكثير.

· أين يتركز البدون؟

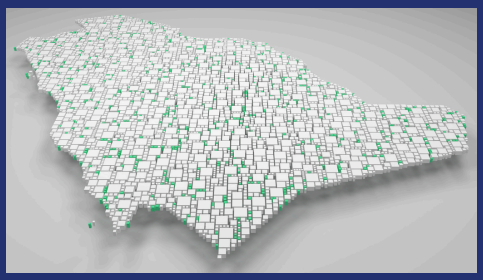

يتركز معظمهم في شمال المملكة في حفر الباطن وعرعر والجوف والقريات وتبوك، ونشير بهذا الخصوص أن معظم هؤلاء من قبائل عنزة وشمر وبنو خالد والأساعدة والظفير القبائل التي لها امتدادات في الكويت والعراق وسوريا. أما في الجنوب فيتركز البدون في جيزان ونجران والمناطق المحاذية لليمن.. كما تتركز الجالية البرماوية في مكة المكرمة وجده إضافة إلى الجاليات الأخرى التي سنشير لها بعد قليل.

· ما الوثائق التي يحملها البدون للتعريف بهم؟

يحملون بطاقة تشبه بطاقة الإقامة ويتم تجديدها كل خمس سنوات.

· تصنيف البدون:

– حسب بعض التصنيفات الشائعة فإن البدون ينقسمون إلى أربع فئات هي:

1- القبائل النازحة: وتشمل عنزه وشمر وبنو خالد والظفير والأساعدة (فرع من عتيبة).

2- حلفاء القبائل النازحة المذكورة أعلاه.

3- البدون الخلص وتشمل: البلوش، والبرماوية ، والأفارقة، والبخاريين، والأندونيسيين. وهؤلاء عادة ممن وفدوا للحج ومن ثم مكثوا ولم يغادروا إلى بلدانهم الأصلية وولد منهم أكثر من جيل بعضهم لايعرف إلا السعودية ولم يغادرها مطلقا بل أن بعضهم لا يعرف إلا اللغة العربية.

4- قبائل الجنوب المحاذية للحدود السعودية اليمنية: وهم بدو رحل منهم المصعبيين (مفردها مصعبي) وبعض العوالق وخليفة والكرب وهمام وبلحارث والبعض من قبائل قحطان وهمدان.

ويحمل البدون بطاقة تنقل وعمل تجدد كل خمس سنوات كما ذكرنا تخولهم بعض المميزات ومنها الحصول على بعض وليس كل الحقوق كحق العلاج في الحالات الطارئة في المستشفيات الحكومية حسب الأمر الملكي الصادر عام 1434 وحق تشغيلهم في القطاع الخاص كجزء من سعودة المنشأة في نظام نطاقات، (يعاملون هنا كوافد خاص) وتعليم أبنائهم في المدارس الحكومية العامة (إلى المرحلة الثانوية فقط).

عدا ذلك فإن البدون يتم حرمانهم من حقوق كثيرة كالتوظيف في الحكومة والعلاج عدا الحالات الطارئة كما ذكرنا، وحرمانهم من التنقل بالطائرات والتعليم العالي إلا في نطاق ضيق وعدم قدرتهم على شراء وامتلاك المساكن واستخراج السجلات التجارية. ويرد أدناه عرض شامل بما يتم حرمانهم منه:

1. عدم القدرة على تزويج أبناءهم وبناتهم بطرق قانونية (يلجأ بعضهم لما يسمى "ملكة العرب") وهو زواج صحيح مكتمل الأركان لكنه غير موثق بصورة رسمية.
2. تعاملهم المحاكم السعودية كأجانب.
3. تخضع المساعدات المقدمة لهم من وزارة الشؤون إلى صلاحية الوزارة إذ لا يوجد نظام واضح فيما يخص استحقاق الضمان الاجتماعي مع استثناءات قليلة تتعلق بالمقعدين ومن تزوجن من سعوديين ولديهن أبناء منهم.
4. عدم منحهم سجلات تجارية ومن ثم عدم قدرتهم على ممارسة التجارة بطرق مشروعة.
5. لا تقبل الجامعات أبناءهم وبناتهم للدراسة.
6. لا يمكنهم ركوب الطائرات والتنقل داخل المملكة أو خارجها لعدم حملهم جوازات سفر أو وثائق كافية. هناك حالة لطبيب بدون يقيم في حفر الباطن لم يستطع رؤية أمه المقيمة في الكويت منذ أربع سنوات حسب تحقيق صحيفة سبق الذي قامت به العام الماضي.
7. لا يمكنهم فتح حسابات بنكية ومن ثم يتعاملون بالكاش فقط.
8. لا يمكنهم امتلاك أو شراء مساكن أو عقارات ومن ثم يضطرون لتسجيل ممتلكاتهم بأسماء أقارب سعوديين أو أصدقاء مما يخلق لهم مشكلات وتعقيدات قانونية في حالة الوفاة والميراث الأمر الذي يعطل قضاياهم في المحاكم.
9. يواجهون مشكلات في حالة الوفاة والدفن في المقابر.
10. وقد تكون أهم مشكلة تواجههم هي تكاثرهم بفعل الولادة وزيادة عددهم وتعقد مشكلات أبناءهم بمرور الوقت دون أن يكون هناك أفق لحل مشكلة البدون جذريا

- **ماذا يفعل البدون:**

يمارس البدون اقتصاد الظل أو الاقتصاد غير الرسمي ففي شمال المملكة يمارسون البيع بالتجول وبيع الأغنام والبسطات وبيع الحطب والخضار ويعملون سائقي شاحنات وكدادة مع صعوبات في المهنتين الأخيرتين بسبب عدم توفر رخص القيادة في الغالب.

- **بعض المشكلات:**

يلجأ قلة منهم لأعمال غير مشروعة لتوفير لقمة العيش؛ كالسرقة وتجارة المخدرات والبغاء كما أشار إلى ذلك الأخصائي الاجتماعي عبدالعزيز الفايز في التحقيق الذي قامت به صحيفة سبق.

· ما موقف منظمات حقوق الإنسان من قضية البدون؟

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجهود مكثفة لتسليط الضوء على قضية البدون ورفعت عدة تقارير عن أوضاعهم الإنسانية وضرورة اتخاذ قرار يعالج وضعهم الإنساني... وبهذا الخصوص صرح الدكتور مفلح القحطاني بتاريخ 14 فبراير2015م أن هناك بطئاً في الإجراءات وأن الاشكالات سوف تزداد مستقبلًا مع زيادة أعداد البدون نتيجة المصاهرة والزيجات علما أن وزارة الداخلية وجهت بمعالجة حالات البدون دون إبطاء.

وقد طرح الدكتور مفلح القحطاني مقترحاً يقضي بعدم معالجة حالات البدون بصورة فردية كما هو معمول به بل يتم بشكل جماعي بحيث يقوم مشايخ القبائل بالتعريف بمن ينتمون لهم ومن ثم معالجة أوضاعهم لمنحهم الجنسية السعودية.

وأشار القحطاني إلى أن أهم العقبات التي تواجه البدون هي تقدم بعضهم في السن دون حل مشكلاتهم ومنعهم من التعليم والزواج والدفن في المقابر وحرمانهم من توثيق عقود زواجهم ووجود أولاد من دون أوراق ثبوتية.. ويخشى القحطاني من استغلالهم في أنشطة إجرامية بسبب تراكم هذه المشكلات الأمر الذي يحتم حسم ملف البدون سريعا..

وذكر د. خالد الرديعان في الختام أن مشكلة البدون تظل مشكلة ملحة لأنها إنسانية، ولأن استمرارها يسيء إلى سجل المملكة في حقوق الإنسان عالمياً في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى تقديم صورة إيجابية في التعامل مع الأقليات وحقوق الإنسان والمواطنة ولا سيما أنها مستهدفة من عدة أطراف، علماً أن عدد البدون ليس بالملايين التي تخل بتركيبتها السكانية فيما لو منحتهم الجنسية السعودية.

البدون: تعقيبات ومناقشات تحليلية حول الأسباب والأبعاد المتضمنة

عقب د.م. نصر الصحاف على ورقة د. خالد الرديعان حول البدون، بأن قضية البدون لا تزال دون تغيير منذ السبعينات من القرن المنصرم ولن تنتهي ما دام الموضوع ينظر إليه من زاوية واحدة تتم معالجتها على أساس فردي!! الحسم في حل مشكلة البدون جذرية ومطلب إنساني ولكنه في ظل الظروف التي تمر بها المملكة فإنها تأخذ طابعاً أمنياً مهماً أيضا لاحتواء من قد يغرر به للمشاريع الإرهابية ضد المجتمع من منطلق نبذ المجتمع له في الأساس!

الحل ليس بالبسيط وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار كل المسارات التي عرضها د. الرديعان في طرحه، ولكن ما من مشكلة تستعصي أو بدون حل إلا إذا لم يكن هنالك نية لحلها في الأصل! ولكن كيف يمكن ذلك وهي قضية تمس المجتمع من جميع نواحيه؟؟ في مقابلة شخصية مع مسؤول كبير سابق وفي سياق دفاعه عن عدم تجنيس البدون ما عدا من يحصل على ميزة التعريف من قبل مشايخ القبائل أفاد أنه لم تكن المشكلة بهذا الحجم ولا يمكن سعودة من هم في عداد المتخلفين بعد أدائهم للعمرة أو لفريضة الحج حتى لو مضت فترة طويلة أو كونوا أسر لأكثر من جيل!! كذلك لنأخذ معطيات الوضع كما في طرح الدكتور الرديعان كفرضيات حقيقية سواء سلبية (تجارة الظل والممنوعات والسرقات) أو إيجابية (الموظف في قطاع الخدمية أو الحرفيين). الكل (بما فيهم كبار المسؤولين في وزارة الداخلية) يعترف بأهمية إيجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة الاجتماعية ولكن ما هي هذه الحلول الجذرية؟ هل هي التصريحات المعتادة بين كل فينة وأخرى بأن الحل قريباً ؟؟ وتمضي الأيام والسنين وتتفاقم المشكلة ليعود مسؤول آخر بترديد نفس الوعود وبطريقة تخديرية مماثلة وهكذا.

- ويعتقد د.م. نصر الصحاف أن مشكلة البدون تزداد يوماً بعد يوم أيضا بسبب الطريقة غير العملية في التعامل مع طبيعة القضية. وذلك بمعالجة القضية بصورة فردية كما هو معمول به بل أن يتم بشكل جماعي كما اقترح المختصون (د. القحطاني)! عندما يستعصي الحل في قضية من هذا النوع يستوجب النظر في طرق أخرى أكثر مرونة لإيجاد حل مرضي من خلال Blanket Solution كيف؟؟ بأن (يقوم مشايخ القبائل بالتعريف بمن ينتمون لهم ومن ثم معالجة أوضاعهم لمنحهم الجنسية السعودية) وكذلك بتحديد متطلبات دنيا لمنح الجنسية لمن لا ينطبق عليهم التعريف: منها على سبيل المثال وليس الحصر: سعوديو المولد، السن، المدة الزمنية التي قضاها في المملكة وبشكل متواصل، تزكية العمدة أو أي شخصية معتبرة بالاستقامة، استفادة المجتمع منه لمهنة ما أو حرفية معينة، مع مراعاة من يكوّنوا الجيل الثاني من البدون.

كما أنه لا توجد إحصائيات أو أرقام حقيقية لحجم المشكلة في المملكة لأنه وببساطة نفتقر في المملكة والمنطقة بشكل عام إلي الإحصائيات بأنواعها والأرقام المتداولة لهذه القضية لا تعدو التخمين كأربعين إلى سبعين ألف وبعض التقديرات تشير إلى أكثر من ذلك بكثير! ولكن في عتمة الوضع الراهن وللرغبة الجادة في إيجاد الحل الجذري أقترح أن أرفع الرقم إلى الأعلى والأعلى بكثير وبذلك تكون المحاولة جدية وليس بها أي مخاطر بعد أن يتضح أن الرقم "أعلى بكثير" فتجفل الجهة المسؤولة عن تطبيقه. فلنفترض أن الرقم هو خمس مئة ألف بدون! لا يمكن أن يكون أكثر؟ أما فوائد التسريع بحل المشكلة جذرياً فهي كثيرة ومنها إيجاد فرص عمل للبدون باستبدال عدد كبير من العمالة الوافدة وإحلال المجنسون الجدد لشغل الوظائف الدونية وبذلك يكون لهذا الإجراء بعداً اقتصاديا في تقليص تحويلات العملة الصعبة إلى الخارج. كذلك فإن أحد أهم مسببات المشكلة وتفاقمها هو موسم العمرة المفتوح مما يوجب مراجعة معمقة لسياسة الباب المفتوح للعمرة طوال العام لأي جنسية بعينها على حساب غيرها.

وأشار م. سالم المري في تعقيبه على ورقة د. خالد الرديعان حول البدون بأنه يرى بداية أن كلمة البدون غير مناسبة لوصف حالة هؤلاء الإخوة ومن الأفضل استبدالها بكلمة أخرى تحفظ كرامتهم مثل "الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية" وكما ذكر الدكتور خالد يمكن تقسيمهم في المملكة إلى فئتين الفئة الأولى عرب نازحون من أبناء قبائل الجزيرة العربية ذات الامتدادات داخل وخارج حدود المملكة والفئة الثانية من أبناء الجاليات الإسلامية المختلفة وصلوا للمملكة للحج أو العمرة ولم يعودوا لبلدانهم الأصلية ويمكن تقسيم العرب إلى مجموعتين مجموعة في شمال المملكة وأغلبيتهم أبناء قبائل عربية لها جذور في شمال ووسط الجزيرة العربية مثل عنزة وشمر وبني خالد والظفير وعتيبة وغيرهم ومجموعة ثانية تنتمي في غالبها إلى بعض قبائل جنوب الجزيرة العربية من البدو الرحل النازحين من اليمن أما الفئة الثانية من الأشخاص الذين لا يحملون أوراق ثبوتية في المملكة فهم من أبناء الجاليات الإسلامية المختلفة مثل البلوش والبرماوية والأفارقة والبخاريون والإندونيسيون وغالبيتهم في المنطقة الغربية. ومع الوقت تزداد أعداد الأشخاص الذين لا يحملون أوراق ثبوتية مع استمرار حرمانهم من الخدمات والحقوق مما يجعلهم فريسة للجريمة، والسرقات، وبيع المخدرات والدعارة والإرهاب".

ويعتقد د. عبدالله الحمود فيما يخص قضية البدون أن الوطن، أي وطن، يفتح في نسقه (البدونات الأربعة):

- بدون وطن = بدون انتماء
- بدون هوية = بدون مسؤولية
- بدون حقوق = بدون واجبات
- بدون عقد اجتماعي = بدون التزام أخلاقي

وطرح أ. علي بن علي وجهة نظره حول قضية البدون بشكل محدد تضمن الإشارة إلى ما يلي:

أولًا: ابتداءً ملاحظات منهجية:

هناك بعض الملاحظات المنهجية فيما تضمنته الورقة حول البدون من أبرزها ما يلي:

- طرح قضية البدون في الكويت والسعودية على أنها قضية واحدة، وفي الحقيقة هناك تباين تام بين قضية البدون في الكويت، وقضية المقيمين من القبائل النازحة أو الجاليات في السعودية، ودمج القضيتين مع بعضهما فيه خلط غريب، لعدة أسباب: لعل من أهمها أن نشأة قضية البدون في الكويت كان مرتبطا في الأساس بالإحصاءات السكانية، أما في السعودية فهو مرتبط بعوامل متعددة تعود بشكل شبه تام إلى الأشخاص أنفسهم في ظل مرحلة سادها العزوف عن الحصول على الجنسية التي كانت الدولة السعودية تشجع عليها فيما عرف (بالتابعية) أو (حفائظ النفوس).
- تعميم كلمة البدون على وضع بعض غير الحاصلين على الجنسية في السعودية فيه خلط للأوراق، لأن القضية في السعودية لا يوجد لها خصوصية خاصة بل هي ترتبط في معظمها بعدم توافر شروط الحصول على الجنسية وهناك أمثلة كثيرة لها في عديد من دول العالم مثل (مصر، الجزائر، موريتانيا، المغرب) وبأعداد أكبر بكثير من الأعداد الموجودة في المملكة العربية السعودية.
- تم تقديم القضية في المملكة العربية السعودية على أنها بلا حل، وهذا إسقاط في غير محله حيث إن هناك العديد من اللجان المشكلة خصيصاً خلال العقود الثلاثة الماضية وتم من خلالها منح الجنسية لعشرات الآلاف من الأشخاص والعائلات.

ثانياً: في مبدأ أعمال السيادة:

المفهوم من الورقة المطروحة أنها تهدف إلى جذب الانتباه إلى هذا الموضوع بأن يتم منح الجنسية السعودية لفئات من السكان بشكل جماعي، وهذا الأمر من الناحية القانونية يعد من أعمال السيادة، والمقصود بها الأعمال أو الأنشطة التي تمارسها الدولة بصفتها السياسية، مثل (إنشاء العلاقات الدبلوماسية، إعلان الحرب، تشكيل الحكومات وحلها) والمعيار في تحديد أعمال السيادة هو كونه ممارسة تصدر عن الدولة بوصفها سلطة سياسية، وحيث إن منح الجنسية بشكل جماعي هو إجراء يؤثر على هوية المجتمع وتركيبته السكانية ومكوناته الاجتماعية، فإنه يعد ممارسة سياسية أصيلة، وبالتالي فإنه في الأساس يخرج عن دائرة التقييم القانوني وعن رقابة القضاء.

ثالثاً: الخلط بشأن المصدر القانوني للمشكلة:

هناك خلط بين مشكلة البدون في الكويت وبين مشكلة بعض المقيمين في المملكة العربية السعودية، ذلك أن نشأة المشكلة في الكويت جاءت نتيجة لقرار سياسي اتخذ شكلًا قانونياً، وهو قصر الجنسية الكويتية على كل من تم حصره كمواطن كويتي في إحصاء 1965م وفروعهم، وبالتالي فإن كل من لا يعلو بالنسب إلى هذا الإحصاء لا يحصل على الجنسية ولو توافرت فيه جميع المعايير المتعارف عليها عالمياً للحصول على الجنسية، وعلى العكس من ذلك، فإن نظام الجنسية السعودي الصادر عام 1975م كان يشجع على الحصول على الجنسية السعودية، ومن خلاله جرى تجنيس مئات الآلاف من الأشخاص والذين أصبح للكثير منهم شأن مهم داخل المملكة، وينتمون إلى مختلف بلاد العالم الإسلامي، وبالتالي فدمج المشكلتين في مشكلة واحدة فيها خلط تام للأوراق.

رابعاً: خلط المصادر الداخلية للمشكلة:

بخصوص وجود حالات لبعض المقيمين الذين يقيمون في المملكة بشكل نظامي، ولكن لا يحصلون على جواز سفر سعودي، ذلك أن مشكلة القبائل النازحة تختلف تماما عن الجاليات البرماوية وعن بعض تابعي القبائل اليمنية، فموضوع القبائل النازحة يعود في الأساس إلى الارتباطات العشائرية والقبلية والامتدادات الخاصة ببعض القبائل والمتعدية للحدود مثل شمر وعنزة ومطير والظفير، وهذه الحالات يتم حل الكثير منها تلقائيا عبر القواعد الخاصة باسترداد الجنسية لمن يثبت أنه سعودي الأصل وعاش أهله أو آباؤه أو أجداده في الخارج (العراق – سوريا – الأردن)

كما أنه يجري حلها بشكل متدرج عبر اللجنة المركزية لحفظ النفوس والتي حصل من خلالها عشرات الآلاف على الجنسية السعودية، وبالتالي لا علاقة له ولا شبه ولا تقاطع مع مشكلة البدون في الكويت. أما موضوع الجالية البرماوية فهو في الأساس مرتبط بقيام المملكة باستضافة اللاجئين من بورما (ميانمار حالياً) منذ أكثر من سبعة عقود عندما تعرضوا لعمليات اضطهاد شبيهة بما يتعرضون له حالياً، وبالتأكيد فإنه فيما يتعلق بمن وفدوا للحج وبقوا في المملكة، فلن يكون من الممكن منحهم الجنسية، وإلا تم تأسيس مبدأ قد يؤدي لبقاء جميع الحجاج في المملكة دون مغادرة.

وعلق د. فهد الحارثي من ناحية أنه وإذا ما أخذ بالمنهجية التي يقترحها أ. علي في الفصل بين الفئات التي وردت في المداخلة الرئيسة لد. الرديعان فإن مما لا ولن يفهمه هو أن هناك زملاء وأصدقاء لنا وأناس ما عرفناهم إلا " سعوديين " لنكتشف فجأة أنهم ليسوا كذلك ولاسيما بعد التشديد في موضوع سَعوَدَة الوظائف !! لقد ولد آباؤهم وولدوا هم على هذه الأرض، وهم تربوا بيننا، وتعلموا في مؤسساتنا التربوية، وحصلت معهم مصاهرات، وبنيت معهم أسر بكاملها، وهم لا يعرفون وطنا آخر لهم، ثم لا يمنحون الجنسية !! هذا أمر لا نستطيع أن نفهمه، ولا يظن د. فهد أنه موجود في أي بلد في الدنيا.

وذكرت د. عائشة حجازي أن ملف أو قضية البدون من الملفات الشائكة عند عدة دول خليجية ومنها المملكة وباعتقادها أن الانتماء لوطن ضرورة وحاجة ملحة من كافة الجوانب وخاصة النفسية فمن منا يستطيع أن يكون فوق أرض ويشعر بالاستقرار النفسي دون أن يكون لدية وثيقة تسهل عليه الحياة .جمعية حقوق الإنسان فتحت هذا الملف منذ فترة مع الداخلية وذكرت بإحصاءاتها فئات مختلفة ممن يطلق عليهم بدون.

وعلق أ. مطشر المرشد على ما تناوله أ. علي بن علي بالإشارة إلى الملاحظات التالية:

- تم في المملكة إصدار أوامر ملكيه عدة لحل هذه القضية، 608/3 عام 1420 يقضي بمنح القبائل المذكورة الجنسية (أجريت تعديلات على توجيهات ملكية وأبطل مفعوله).
- للأسف من تم منحهم الجنسية بناء على الأمر السامي لايزالون يعانون ونتوقع قريباً انفجار الوضع ليس من قبل البدون أو جملة البطاقات بل من قبل الذين تم تجنيسهم بسبب الاهانات والتعقيدات التي تُمارس بحقهم (الوشم) أثناء فصل أو إضافة أحد الأبناء بدفتر العائلة، أيضاً حرموا من الخدمة العسكرية رغم أن الكثير منهم آبائهم خدموا في الجيش والحرس الوطني والحرس الملكي منذ أيام الملك سعود.

- بشكل عام فـقضية البدون بالكويت (أفراد وأسر من العراق وسوريا وباكستان وإيران) تختلف عن قضية القبائل النازحة، لكن يجب ألَّا نغفل أن طول مدة الإجراءات في المملكة أدى إلى ذهاب بعض أفراد أسر القبائل النازحة إلى الكويت للعمل ودخول العسكرية كبدون .. والآن بعد أربعين سنة نجد أن عشرات الأسر الأب والأم وعدد من الأشقاء في المملكة وأحد الأشقاء بدون في الكويت، أيضا هناك آباء في الكويت بدون وأبناؤهم وبناتهم في المملكة تم تجنيسهم ... وأسر أخرى نصف أفرادها بدون في السعودية والنصف الآخر بدون في الكويت .. كيف سيتم لم شمل تلك الأسر، وضع محزن ومخزي والسبب الرئيس هو بيروقراطية وطول مدة معالجة هذا الملف 45سنة.

ونقطه أخيره بالغة الأهمية ...رغم اتفاقنا على عدم الخلط بين ملف البدون في الكويت وملف القبائل النازحة في المملكة، إلا أن اللجنة المركزية التي أنيط بها حل هذا الملف أصبحت ومنذ خمس سنوات تقتفي أثر اللجنة المركزية بالكويت وتتخذ نفس الإجراءات ... وقبل 8 أشهر تم تقديم تقرير لسمو ولي العهد من أحد أفراد اللجنة المركزية السعودية بعد أن أمضى مدة انتداب بالكويت لمدة شهرين، للأسف تضمن ذلك التقرير على معلومات مغلوطة وتهم مقتبسة من الملف والإجراءات في الكويت، ولا تنطبق على الحالة في بلادنا .. كيف عرفنا محتوى التقرير المقدم (هذا الشخص يتباهى في مجالس قبيلته بأنه وضع عراقيل وذكر بعضها).

واتفق أ.د. عبدالرحمن العناد مع النقاط التي أثارها أ. علي بن علي، كونها مهمة للغاية وفيها تصحيح لبعض مفاهيمنا ومن ذلك مثلا أنه شخصياً كان من المطالبين بتجنيس الجالية البرماوية لكنه لفت انتباهه أن مثل هذا الإجراء قد يشرعن أسهل الطرق للحصول على الجنسية السعودية وقد يفتح بابا لمزيد من الحجاج المتخلفين بأمل الحصول على الجنسية.

ومن جانبه قال أ. عبدالله الضويحي تعليقا على ورقة (البدون): كنت أسمع عن (البدون) كغيري ولم أكن أتصور حجم المشكلة لا من الناحية السياسية أو الجغرافية لكن من الجانب الإنساني البحت. لا مكان يعالج فيه ..ولا منزل يأوي إليه ..ولا وظيفة حكومية تقبله ..ولا موضع يودع فيه ماله ..حتى بعد الوفاة لا يموت حرا كريما ولا يجد قبرا يدفن فيه.. باختصار .. يعيش على هامش المجتمع ونريده أن يكون عضوا فاعلا في المجتمع .. معادلة صعبة.

وأضاف أ. عبدالله الضويحي أن البدون كما تم الإشارة مشكلة عالمية .. وإن اختلف المسمى (تعددت الأسماء والبدون واحد) وقد استطاعت بعض الدول حل المشكلة والتعامل معها كأمر واقع لكننا في الخليج وتحديدا في الكويت والمملكة ما زلنا لا نعترف أو بالأحرى نرفض هذا الواقع الذي يزداد يوما بعد يوم دون حل يلوح في الأفق.

وإذا كانت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة قدرت عددهم حول العالم بـ 10 ملايين فهذا يوحي بأن عددهم في منطقتنا يتجاوز 70 ألفا وهو الرقم الذي تشير إليه بعض التقديرات غير الموثقة. هذه النظرة لهم والوضع الذي هم عليه يؤدي إلى العديد من المشكلات لعل من أبرزها ثلاث:

الشعور بالنبذ من المجتمع مما يولد رد فعل عكسي قد يؤدي إلى النقمة على المجتمع كما أشار د. خالد في ورقته.

عدم وجود الأوراق الثبوتية يؤدي إلى اختلاط الأنساب والمواريث والأملاك وهذا يؤدي لمشاكل ثنائية أو فردية أو عائلية فيما بينهم.

زيادة التناسل فيما بينهم لزيادة أعدادهم بهدف مضاعفة المشكلة وصعوبة حلها وتتحول إلى قنبلة موقوته قابلة للانفجار في أي لحظة.

وذكرت أ. فايزة الحربي أنها تناقشت سابقا مع مسئول حول قضية البدون وأبدت رغبتها بطرحها إعلاميا لكنه أوضح أن أغلب البدون غير متعلمين ولهم مشاكل كثيرة قد تصل إلى جرائم عند البعض وضمهم كمواطنين يضر البلد ولا ينفعها وكثير منهم من اليمن وأفريقيا لا يعترفون ببلادهم ولا يرغبون بالعودة لها من شدة الفقر فتجدهم يلقون بأوراقهم الثبوتية بالبحر قبل وصولهم للشواطئ، ما جعلها تصرف النظر عن مناقشتها وطرحها رغم المآسي التي يعيشونها من حرمان من التعليم والزواج الرسمي وغيره من ضرورات الحياة.

أما أ. ليلى الشهراني فتعتقد أن هناك فرقاً بين مجهول الهوية ممن يكون بهوية وأوراق في بلده ثم يتخلى عنها ليحصل على الجنسية وبين قضية البدون وبعضهم من قبائل معروفة ولدوا وعاشوا على هذه الأرض ولا يعرفون غيرها، وكيف يتعلم البدون وهو لا يحمل أوراقا ثبوتية ولا يستطيع أن يدخل المدارس ويمارس حياته بشكل طبيعي، وكيف نحكم أنهم بيئة إجرام فقط ! وبخصوص كلام المسئول – الذي أشارت له أ. فايزة – هو كلام غير مسؤول حقيقة ولا يقنع، خلط قضية بأخرى أو أنه ليس لديه تصور عن قضية البدون.

وعلق م. حسام بحيري بقوله: بخصوص قضية البدون السؤال الذي أودّ طرحه هو ما هو موقف الدولة لكل شخص يحمل الجنسية السعودية هل التجنيس عبئ على الدولة لأن المواطن والمواطنة يكلفون الدولة مصاريف أم العكس المواطنين يشكلون مصدر دخل للدولة؟؟ هذا منظور مهم للتجنيس. أمريكا عندها مشكلة كبيرة في عدد المهاجرين الغير شرعيين وهناك آراء تقول أن تجنيسهم أو منحهم إقامة نظامية سيعود بدخل ضخم لخزينة الدولة لأنهم سيدفعون الضرائب ومتوسط قيمة الضرائب المتحصلة تعادل 10% من الدخل السنوي لكل مواطن أمريكي أو مقيم نظامي. ولمعرفة فائدة أو ضرر تجنيس أعداد كبيرة من البدون لا بد أن نعرف الفوائد أو الأضرار الاقتصادية التي ستعود على البلاد وهذا سيحدد موقفنا بصورة أوضح. نحن نعيش اليوم في مجتمعات مدنية استهلاكية رأس مالية الاقتصاد هو العامل الأهم في اتخاذ القرارات ولامجال للعواطف. اعتقادي أنه طالما الشخص المطالب بالتجنيس إنسان متعلم منتج فلابد من تجنيسه لأنه في الأخير إنتاجه سيعود على خزينة الدولة بالخير. في الدول الحديثة المواطن الأفضل هو الذي يدر دخل لخزينتها وليس العكس.

وعقب د. خالد الرديعان على ما طرحه م. حسام بحيري بأن نظام المملكة كسائر دول الخليج العربية نظام الدولة الريعية التي تنفق على مواطنيها وبالتالي فإن المقارنة مع النظام الأمريكي لا تخدم قضية البدون في الجانب الذي تم الإشارة له... البدون سيكونون عبء مالي مثل بقية المواطنين إن جاز قول ذلك.

وبدوره اتفق م. حسام بحيري مع د. خالد الرديعان في وجهة نظره حيث قال: فعلا المواطن الخليجي عامة يعتبر عالة على الدولة وأصبح مصدر هدر أكثر من أن يكون مصدر دخل وتجنيس البدون سيزيد العبء المالي عليهم. الدول الخليجية عندها الاستطاعة أن تستفيد اقتصادياً من مواطنيها ولكن لا تستطيع فعل ذلك لأن اليوم الذي سيفرض على المواطن الخليجي دفع ضرائب سيكون له حق المساءلة عن كيفية إنفاق وصرف هذه الأموال والدول الخليجية لن تسمح بذلك فالمشكلة ستكون سياسية أكثر من اقتصادية. وبرأي م. حسام فإن الزمن الذي تستطيع فيه الدول الخليجية الإنفاق من دخل البترول فقط بدون الاعتماد على دخل المواطن يتلاشى تدريجيا إذا كانت الميزانيات اليوم تأن تحت ضغط أسعار البترول فماذا سيفعلون بعد عشرين سنة عندما تكون المصاريف المطلوبة لتقديم نفس الخدمات الأساسية للمواطنين ستكون أكثر من الضعف؟؟ الوقت ليس بصالحنا طالما لم نحسن اقتصادنا ونمارس الشفافية المطلقة في صرف الأموال وهذا بدوره سيحل لنا مشاكل اجتماعية ومدنية كثيرة نعاني منها اليوم مرتبطة ارتباط وثيق بالوضع الاقتصادي للبلد. لو كانت لدينا هذه الشفافية لكنا نظرنا نظره مختلفة عن تجنيس البدون لأنهم يكونوا مصدر دخل مرتقب ومن مصلحة الدولة أن تمنحهم الجنسية لأن هناك فائدة اقتصادية في تجنيسهم أما في الوضع الحالي فالجواب سيكون We cant afford them للأسف.

وذكر أ. مطشر المرشد سرداً تاريخياً محدداً لبعض النقاط المهمة في هذا الإطار تضمنت ما يلي:

- قبائل نجدية وتم إدخالها على هذا الأساس كقبائل عائدة وفق أمر الملك فيصل في عام 1394هـ إلى أمر سلاح الحدود.
- تم إدخالهم كمجموعات عبر منافذ سلاح الحدود.
- ما بين عام 1397هـ إلى عام 1402هـ تم عمل إحصاء لهم والبصمة الأمنية لكل أفراد القبائل من قبل لجان وزارة الداخلية.
- أثناء عملية الإحصاء وبسبب تحديد مسافة التحرك 60 كيلو حول محافظة حفر الباطن عانى البعض ضيق في العيش مما أدى إلى اضطرار بعض الأسر لإرسال بعض أفرادها للكويت والبحرين طلباً للرزق.
- في عام 1405هـ تم صرف أول بطاقة قبائل تنقل وعمل لمدة 5 سنوات وذلك بعد إحصائهم وأخذ بصماتهم واستكمال كافة الإجراءات الأمنية الخاصة بذلك.
- وفي عام 1410هـ تم تشكيل لجنة أمنية مشتركة من وزارة الداخلية والإمارة والمباحث وتم تجديد بطاقة القبائل وإضافة كلمة (نازحة) وأخذ البصمات وتطبيق جميع الإجراءات الأمنية الخاصة بذلك بالإضافة إلى اتخاذ إجراء مستغرب وهو توقيع تعهد بأنهم دخلوا عبر منافذ الجوازات وليس منافذ الحدود على الرغم من أنهم لا يحملون جوازات بلدان أخرى.
- وفي عام 1416هـ خلال التجديد الثاني لبطاقات القبائل تم تقديم كشوفات من قبل مشايخ القبائل ومعرفيها بأسماء الحلفاء الذين دخلوا مع تلك القبائل وتم ذكر كل حليف باسمه الكامل وتم التجديد للكل.
- وفي تاريخ 1/12/1420هـ صدر الأمر السامي رقم 603/8 بمنح الجنسية السعودية لحاملي البطاقات كافة. ولكن استمر التجديد لخمس سنوات أخرى للمرة الثالثة. إلا أن اللجان خلال هذا التجديد أضافوا وحرموا فئات كثيرة من التجديد.
- وفي عام 1425هـ استمر تجديد البطاقات للمرة الرابعة لخمس سنوات أخرى بخلاف الأمر السامي 1420هـ.
- وفي عام 1429هـ تم إيقاف عمل لجان التجنيس حتى إشعار آخر.
- وفي عام 1431هـ تم تجديد البطاقات للمرة الخامسة.
- وفي عام 1435هـ تم نقل أعمال اللجنة المركزية الخاصة بالتجنيس إلى وكالة الأحوال المدنية.
- وفي عام 1436هـ تم صدور أمر تجديد البطاقات المنتهية في عام 1435هـ فقط مع وضع شروط تعجيزية أهمها الطلب من المتقدمين للتجديد بتوقيع تعهد بإحضار جنسيات بلاد أخرى رغم أن أغلب حاملي البطاقات لم يتمكنوا من الخروج إلى خارج المملكة خلال الأربعون سنة الماضية.

وفيما يخص وصف الوضع الحالي أوضح أ. مطشر أن العوائل والأسر انقسمت إلى عدة شرائح وفئات فتجد في الأسرة الواحدة:

- من حصل على الجنسية السعودية حسب الأمر السامي.
- من يحمل بطاقات قبائل منتهية على فترات (1410 –1415 – 1420 – 1425 – 1430 – 1435).
- لا يحملون أي إثبات لعدم إضافتهم مع آبائهم لانتهاء بطاقات الآباء. وكل من انتهت بطاقاتهم وممن لا يحملون أي إثبات لا يتمكنون من العيش الكريم فهم لا يحصلون على العلاج ولا التعليم ولا يستطيعون العمل وكذلك لا يستطيعون فتح حسابات بنكية، فهم يعانون في جميع أمورهم الحياتية.
- للأسف حتى من تم تجنيسهم عام 1425-1436هـ مازالوا يعانون الأمرين بسبب الإجراءات التعسفية وغير المنطقية في إضافة مولود أو فصل أحد الأبناء من دفتر الأسرة .. كذلك يتم حرمانهم من بعض التخصصات في الجامعات كالطب وأيضا لا تقبلهم العسكرية.. كل هذه الإجراءات لها واقع سلبي وتشق صف اللحمة الوطنية وتجعل أبناء تلك القبائل يشعرون وكأنهم مواطنين درجه ثالثة.

وعلق أ. مطشر المرشد بأنه يبدو أن هناك خلطاً حيث يجب تقسيم ملف البدون إلى الفئات التالية:

مجهولي
الهوية.

يحملون جنسيات دول أخرى وتخلفوا أو تم استضافتهم كحال البرماويين.

بدو رحل وقبائل مرتبطة عرقياً وعقائدياً بهذه البلاد وخدمت في العسكرية وفي عدة مجالات أخرى.

وفيما يخص الفئتين الأولى والثانية فقد تم تصحيح أوضاعها أما الفئة الثالثة فلا يزالون يعانون.

وتساءل أ.د. عبدالرحمن العناد بالنسبة للفئة الثالثة: متى جاءوا للمملكة وكيف؟ هل بالتهريب؟ ... وأين كانوا وهل لم يكن لديهم جنسيات سابقة؟

وبدوره أوضح أ. مطشر المرشد أن أغلبهم قبائل رحل (شمر وعنزه) تنقلوا ما بين منطقة الحماد في المملكة وغرب العراق وشرق الأردن إلى سوريا، وتجد بينهم أسر في تلك الأيام لها أبناء استوطنوا بسبب الوظائف في عرعر، حائل والقصيم، الدمام، الخفجي ... أما تاريخ عودته فيرجع إلى الستينيات الميلادية خلال بدايات حزب البعث واجهت تلك القبائل ضغوط ومضايقات في سوريا والعراق بسبب انتمائهم وجذورهم النجدية .. وأيضا بسبب الزيارات الدورية بينهم وبين الحكومة السعودية بإشراف الملك عبدالعزيز (لهم عادات سنوية يتسلمونها من سفارات المملكة بغداد ودمشق وعمان) وأيضا يأتيهم رجال الملك عبدالعزيز لجباية زكاة الأنعام ... لذا حين تم استهداف تلك القبائل من قبل حزب البعث، قام الملك فيصل بإرسال خطابات لسفراء المملكة في العراق وسوريا بتسهيل عودتهم ووجه سلاح الحدود منطقة الشمال بإدخالهم إلى داخل الأراضي السعودية ... وبالفعل تم ذلك عام 1394 وطلب منهم البقاء في منطقة معينة وبحدود 60X60 كيلومتر مربع يسميها بعظهم (كارنتينا الشمال) السبب-إلى حين يتم إحصائهم وأخذ بصماتهم... وبالفعل تم ذلك ومنحوا تصريح60X60 واستمر الحال لأكثر من 7سنين، خلاله اتردت حالتهم المعيشية وانتشر الجوع والفقر مما اضطر الأسر لحث أحد الأبناء الذين تزيد أعمارهم عن 14سنة بالتسلل إلى الكويت والبحرين لدخول العسكرية والحصول على دخل يرسله لأسرته في شمال المملكة.

وأشار أ. مطشر المرشد إلى اتفاقه حول عدم خلط ملف بدون الكويت وقضية القبائل النازحة في المملكة .. لكن للأسف اللجان المركزية في بلادنا تطبق إجراءات تعتمدها اللجان الأمنية في الكويت.

وعليه ركز أ. مطشر المرشد على طرح ملف القبائل النازحة. وعلى نحو محدد فإن أسباب تفاقم مأساة القبائل (النازحة) برأيه تكمن في:

- طول الإجراءات 45 سنة ولايزال.
- طول مدة انتداب نفس الموظفين دون إجراء تنقلات مما خلق بيروقراطية.. ولتغطية التقصير تم دس معلومات غير دقيقه في الملف.

- العنصرية القبلية لبعض موظفي وزارة الداخلية الذين تم اختيارهم كأعضاء لجان تجنيس القبائل في بدايات الأزمة، تسببت بتعقيد هذا الملف وتم دس كثير من المعلومات الغير صحيحة ... وبالنظر للمعاناة والمهانة طوال ال 45سنه الماضية، لا نعتقد أن خيار بقائهم بيننا بمحض إرادتهم، أو سببه حبهم في البقاء بيننا، لكنهم لايعرفون سوى هذه البلاد وليس لديهم جوازات أو أوراق ثبوتية دولة أخرى .. ومؤخراً وكالة الاحوال تضغط كما فعلت الكويت سابقا باتجاه إجبارهم على شراء جوازات دول أخرى (بنجلاديش والسودان وفنزويلا وسوريا والأردن الخ)، لجنة الكويت تربطهم بوسطاء بيع وشراء جوازات دول أخرى وتدفع 5 آلاف دينار كويتي لمن يقبل شراء جواز دولة أخرى.

وأوضح أ. مطشر المرشد أنه تم تصحيح أوضاع 400 ألف برماوي وهم الآن يمارسون حياتهم اليومية كمقيمين بإقامات سارية المفعول، يتوظفون وتصدر لهم شهادة ميلاد وشاهدة وفاة وإذن بالدفن، عقد زواج موثق، زيارة الطبيب الخ. وكذلك تم تصحيح أوضاع الإخوة اليمنيين من مجهولي الهوية والمتسللين وأصحاب السوابق، وتم منحهم بطاقة إقامة زائر، بنفس الحقوق والواجبات التي تم تطبيقها على البرماويين ..أما القبائل النازحة فقد انتهت بطاقاتهم منذ 11شهراً ويعانون الأمرين .. لاتقبلهم الوظائف ولا المستوصفات، لا شهادة ميلاد أو شهادة وفاة ولا إذن بالدفن.. وعليه يبقى السؤال: إذا كانت بلادنا لا ترغب بهم ولا تنوي تصحيح وضعهم، لماذا تبقيهم على أراضيها وتجعلهم يتذوقون الأمرين ويعانون من الغبن، رغم تواجدهم بمناطق حدودية ..الأشقاء في الأسرة الواحدة، أصبحوا، أحدهم متجنس والآخر بدون ... بل هناك فئة أعمارهم ما بين 13–35سنة لايحملون أي أوراق ثبوتية ولم يتم أخذ بصمات لهم .. ممكن استغلالهم بسهولة.

وأضاف أ. مطشر المرشد إن معاناة البدون لا توصف وللأسف وضعهم بيننا أسوأ من بدون الكويت ... معاملة الكويت للبدون رغم أنها سيئة إلا أنه تم توظيفهم لعشرات السنين في العسكرية والأمن (الأمن القومي) وطوال فترة خدمتهم يستطيعون الذهاب للجامعات والمدارس وزيارة الطبيب وشراء سيارة وتسجيلها باسمه، وإصدار جواز سفر مؤقت.... لذلك وجدنا أن من بين أفراد القبائل النازحة الذين أحصيناهم.. 316 ما بين طيب ومهندس وخريج بكالوريوس صيدلة وهندسة إلكترونيات (ذكور فقط) يقال أن هناك عدد مقارب من الإناث.

وأشار د. خالد الرديعان إلى أن قضية رسم الحدود السياسية بين الدول ربما تكون أحد أهم الأسباب التي خلقت مشكلة البدون.

ورغم أن هذا الإجراء ضروري لتعزيز سيادة كل دولة إلا أن أهم تداعياته السلبية أنه أسهم في تشطير القبائل العربية في شمال الجزيرة مثل شمر وعنزه والرولة وحتى بعض القبائل الصغيرة تعرضت لهذا التشظي.. فمشيخة شمر على سبيل المثال تقيم في الموصل مع نحو 70% من شمر في عموم العراق و30% من شمر يقيمون في السعودية حسب بعض التقديرات. أيضا الرولة جزء كبير منهم في دمشق وما حولها وفي منطقة الريشة تحديدا وفي الأردن وبعضهم في السعودية... يقيمون في المناطق من طريف إلى الجوف

والتشطير يطال أحياناً أبناء الاسرة الواحدة فتجد أحدهم يحمل الجنسية العراقية وأخوه يحمل الجنسية السعودية وهكذا... وأضاف د. خالد الرديعان: لا ننسى كذلك قضية التسلل من الحدود فقد كانت شبه مفتوحة في سنوات سابقة بسبب طولها وصعوبة السيطرة عليها.. وتعود سياسة توطين البدو في المملكة في جزء منها إلى أهداف سياسية كالرغبة في تثبيت الحدود.

وذكر د. فايز الشهري أن ما يزيد المشكلة تعقيداً أن قسما مهما من البدون لا يوجد لهم سجلات أو هوية في مؤسسات الدولة. وحين يموت أحد هؤلاء لا يعرفه أحد. وفي حالة ما بات يعرف بقضيّة "البدون" فلا يمكن أن يعرف المجتمع الخليجي الهدوء، ولا يمكن أن نتوقع استدامة السلام الاجتماعي وهذه الملفات تتطاير إثارة واستغلالًا بين الدول والمنظمات خاصة وأن بعض المصادر تقدر عدد "البدون" في دول الخليج بأرقام قد تزيد أو تنقص عن ثلاثمائة الف إنسان. لا يعقل أن يظل عشرات الآلاف من هؤلاء يمارسون حياتهم على هامش الأنظمة والمجتمعات، وفي ظلال الاستثناءات واللجان، وربما يقنع هذا الوضع نسبة معينة من شيوخ الجيل الأول من فئة "البدون" الذين عاشوا حياتهم في شظف العيش والترحال ويريدون قضاء بقيّة العمر في هدوء وسكينة، ولكن الأجيال الجديدة بينهم لا تملك صبر الشيوخ وأمامها شاشات الإنترنت والفضائيات وأيدٍ خفيّة تتراقص طربا مع كل صاحب قضيّة رفع صوته بحق أو بباطل.

أما اللواء د. سعد الشهراني فأشار إلى أن هناك دلالة غير جيدة لاسم (بدون) وهو أنهم بدون حقوق كاملة ومن ما سمعه أن بعض- وليس كل – المعرفين وشيوخ القبائل يتحملون على الأقل جزءاً من مسؤولية وضع القبائل النازحة شمالًا وربما جنوباً فقد أولتهم الدولة ومنحتهم الثقة في التعريف وبعضهم أخذها تجارة بالبشر وتجاوزوا التعريف ممن لم يدفع وممن تنطبق عليه الشروط وأعطاها لمن دفع وهو لا تنطبق عليه الشروط .. إن هذا أصبح مثل الفضيحة بل وخيانة الأمانة. وإلا فنحن نعرف أن كل قبيلة من القبائل العربية كلها بلا استثناء تعتبر وحدة سكانية بل عرقية واحدة وما يصدق على فرد يصدق على الآخر ونعرف أيضا أن أفرادا كثيرين ربما لمكانتهم عند الدولة يتحركون بين مجموعة دول محيطة بالمملكة بل إن بعضهم مزدوج الجنسية وأكثر وبمعرفة الدولة في الوقت الذي لا يحصل عليها من يستحقها من هؤلاء البدون. هؤلاء ليسوا بدون بل معدومي الجنسية وهذا مخالف وغير جائز في نظر القانون الدولي. حتى الموقف الشعبي في بعض تجلياته موقف مناهض لهؤلاء بل عنصري أحيانا .

بينما يعتقد أ. خالد الحارثي أن قصر استخدام مصطلح البدون على القبائل النازحة شمالًا وجنوباً أولى من ضم المتخلفين والمخالفين لأنظمة الإقامة والعمل للمصطلح.. نظرا للفارق في الانتماء والأرض والأهلية وتقصير السلطات في القيام بالواجب الأساسي نحوهم كما لو رفضت أمريكا إعطاء جواز سفر لهندي أحمر .. كما رفضت إعطاء مكسيكي نازح أو كوبي. وذكر أ. خالد الحارثي أنه وأثناء عمله في القطاع الخاص كانت تواجهه مشكلات علاقات الموظفين التي أساسها تعدي المديرين والمشرفين الأجانب وبعض السعوديين على حقوق البدون ويعتبرون من المباحة أعراضهم وأموالهم وحقوقهم .. ونادرا ما يفهم المدراء معنى حقوقهم بالشكل الودي وبالتالي يتم اتخاذ قرارات ادارية تورث بعض الأحيان أحقادا ضد البدون وقد يستمر الوضع أشهرا قبل عودة الهدوء والسلام.

وأوضح د. زياد الدريس أنه في كل أو معظم بلدان العالم توجد فئة من السكان تقيم بدون جنسية (بصورة غير نظامية)، يكثر هذا بالطبع في البلدان الجاذبة ويقل أو ينعدم في البلدان الطاردة. هذا الحال ينعكس على الوضع الاجتماعي والوظيفي والأمني . في فرنسا كمثال يتكاثر يوماً بعد آخر المقيمون بصورة دائمة وغير نظامية من خلال نزوح الهاربين من بلدانهم الأفريقية، والآن من أوروبا الشرقية. لكن الفارق يكمن في أن الحكومة الفرنسية تجري تعديلات في قوانينها من حين لآخر لمواجهة هذه المشكلة أو تقليل أعراضها وأضرارها بسبب تعذر حلها بالكامل. المشكلة عندنا أن ديناميكية تعديل وتكييف القوانين لمواجهة مستجدات مشاكل الدولة الحديثة بطيئة . هذا بشأن العموم، أما بشأن أبناء القبائل المعروفة بسلالاتها في الجزيرة العربية فلا نستطيع فهم التأخر في منحهم الجنسية وهم من نبْت هذه الأرض المباركة !؟

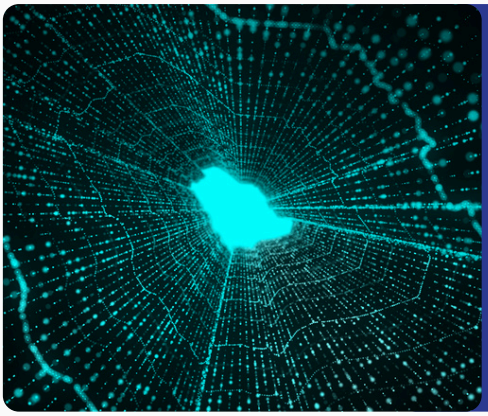

ومن جانبه أوضح د. خالد بن دهيش أنه تمت معالجة وضع البرماويين بصفتهم لاجئين وافقت المملكة على استقبالهم في عهد الملك فيصل، وحل وضعهم وفق الاتفاقيات الدولية التي وقعتها المملكة بالأمم المتحدة، وهي تضمن تقديم كافة الخدمات التي تقدم لأبناء الوطن، وقد تم فتح مدارس لأبنائهم بالأحياء التي يقيمون بها في مكة.

وذهب د. خالد الرديعان إلى أنه وبما أن عدد البدون كما أشار أ.مطشر 65 ألف فإن هذا الرقم ليس بالكبير ولا يخل بالتركيبة السكانية... هذا العدد لا شيء مقارنة بـ 9 مليون وافد يعملون في البلد... مفارقة غريبة !!!!

وتساءل د. منصور المطيري: لماذا تتلاعب اللجان في هذا الملف؟ وهل هو تلاعب أم مجرد رأي أعوج وأهوج ؟ خصوصا تجاه البعض من البدون ..وجاء هذا التساؤل رداً على ما ذكره أ. مطشر أن التلاعب من قبل اللجان أدى إلى أنه وبدل ان يحصلوا على حق استرداد الجنسية، تم منحهم التجنس بمادة حرمتهم من الخدمة العسكرية ووضعت الكثير من العراقية والشروط وهم حتى الآن يعانون منها.

وأضاف اللواء د. سعد الشهراني: إذا أخرجت اللجان والبيروقراطية من الصورة ووضعت القضية أمام القيادة في أطرها السياسية والأمنية والحقوقية الصحيحة فلا أعتقد أن القيادة ستتأخر في اتخاذ قرارات جريئة تعطي أصحاب الحقوق حقوقها وتحفظ للوطن أمنه واستقراره.

وبدوره اعتبر د. منصور المطيري أن من أغرب الأمور أن يعرض على البدون أن يحصلوا على جنسية أخرى كجنسية جزر القمر تمهيدا لحصولهم على جنسية البلد الذي ولدوا فيه ... حصل هذا في الإمارات .. وأضاف د. منصور ما نصه: لا أستطيع فهم حرمان القبائل العائدة من الجنسية .. ولا أدري ما هي المخاوف وراء هذا التردد .. ربما كانت المخاوف الأمنية السياسية في السابق تدور حول خشية ولائهم لأحزاب البعث العربي في العراق وسوريا .. ومع أنها خشية لامبرر لها ..لكن الآن ما هي المخاوف فكل البعث اختفى؟!!!..سمعت أن تنظيم الدولة يرحب بانضمامهم إلى دولة الخلافة .. ولا أدري عن صحة ذلك .

وعلق أ. مطشر المرشد على مجمل ما تقدم بقوله: في البدايات: أخطاء أمنية، توقع المسئولين الأمنيين أن إعطاء المسئولية لموظفين ينتمون للقبائل سواء من بقي من عنزه وشمر أو من القبائل الأخرى المجاورة لها، لكي يتعرفون عليهم وعلى لهجاتهم ومنع تسلل أي شخص لا يستحق بينهم ... الكارثة التي لم يتوقعها أحد هي أن العنصرية القبلية التي مارسهـا ولا يزال يمارسها أعضاء اللجان الأمنية أدت إلى تعقيـد الملف... ومنذ ثلاثين سنة وهم يتلاعبون بتلك القبائل بحيث يستخدمون سياسة فرق تسد، ويجعلون المتسلقين شيوخ ومعرفين وبعد سنتين يثيرونهم ضد بعض.. إلخ.

ويرى د. خالد بن دهيش أن أبناء القبائل العربية الذين عاشوا في المنطقة الحدودية بين السعودية والعراق والأردن والكويت أحق بالجنسية من غيرهم، ولكن البيروقراطية والتخوف الأمني حرمهم منه طيلة السنوات الماضية، ويذكر د. خالد بن دهيش أن الأساعدة الذين عاشوا بالمنطقة من قبيلة عتيبة بعد منح بعضهم الجنسية سحبت منهم لأسباب غير معروفة، لعل الأحداث الحالية والعهد الجديد تعجل بحل وضعهم، ومن عليه ملاحظات لا يمنحها حتى يضمن حسن سلوكه.

أما د. الجازي الشبيكي فتميل إلى تفسير مشكلة البدون بعيداً عن المخاوف الأمنية حيث ترى أن ملف البدون يدخل ضمن غيره من الملفات التي يلعب البطء البيروقراطي الإداري فيها دوراً كبيراً إلى جانب أنه لا يشكل قضية كبيرة أو احتياج ضروري لدى رؤساء اللجان أو المُكلفين بحل مشاكل البدون لأنهم بكل تأكيد ليسوا (بدون). وتعتقد د. الجازي أن قضية البدون أشبه بقضية قيادة المرأة للسيارة مع فرق أن الأخيرة لم تُشكَّل لها لجان لدراستها (على حد علمها)، عشرون عاما والملف لم يتحرك ولم يتقدم مع أن الحاجة تستدعيه والتناقض الذي نعيشه نحن وأبنائنا مع السائقين لا يمكن تحمله ولكن لا أحد من كبار المسؤولين يتحمس ! ولا يوجد أي مبرر إنساني وأخلاقي ووطني لعدم أخذ ملف البدون بالجدية المطلوبة ودراسته من جميع أبعاده واتخاذ الإجراءات اللازمة للانتهاء منه إيجاباً.

ولخص د. مساعد المحيا وجهة نظره في قضية البدون بقوله: لا أجد هنا سوى جانبين يثار حولهما بعض التساؤلات:

- **الجانب الأول:** هو أن كثيراً من الآراء تناولت الجانب الإنساني في الموضوع لكن هذا البعد يبدو أنه يصطدم بالهاجس الأمني الذي يتعاظم ويصعب التقليل من شأنه .. لست ممن يرى تهميش البعد الإنساني لكن الدولة يبدو تحتاج أن تطمئن أن هؤلاء لن يكونوا يوماً خنجراً في خاصرتها ... ما أشار إليه أ. مطشر بشأن فساد اللجان ومحاولتهم أن تسير الأمور كما يحبون وما أضيف من طروحات اطلعت عليه لكن نحن لا نملك الرأي الحقيقي الذي يدفع الدولة للتوقف في التجنيس ...ما أخشاه أن هناك حقائق ومعلومات تشير إلى أن بعض هؤلاء ينتمون لجهات أخرى وبالتالي يمارسون أدوارا استخباراتية ... هذا الأمر نحتاج أن نعرفه فعلًا حتى لا تكون آراؤنا عاطفية من جهة وحتى نتمكن من طرح الحلول الأنجع والأنسب كي نتجنب أن تكبر كرة الثلج وحتى لا تتدحرج على بلادنا.
- **الجانب الثاني:** هو البعد الأخلاقي وما يرتبط به من مخدرات وجرائم، فالمعلومات تتحدث عن بيئة حاضنة لكل ذلك لاسيما مع ضعف التعليم أو الأمية والجهل .. وهذا الأمر يجعلنا نتخوف أكثر أن هؤلاء وأبناءهم سيصعب استصلاحهم ما لم نسارع في وضع الحل .. لكن الحل ينبغي أن تقوده الحقيقة لا العاطفة.

مقترحات لمعالجة قضية البدون

اقترح أ. مطشر المرشد الإجراءات التالية لحل مشكلة البدون:

- اختيار دماء جديدة للعمل على هذا الملف، سواء من جانب الجهات الرسمية وخاصة الجوازات والاحوال، وأيضاً من جانب القبائل نفسها ... وذلك للتخلص من الفساد ومن بهم عنصرية من الموظفين ضد فئة معينة.
- لمن تم تجنيسهم التوجيه بمعاملتهم معاملة السعوديين وقبول من يرغب منهم بالعسكرية، أيضا يجب إيجاد حل لمسألة إجراءات فصل وإضافة الأبناء في دفتر العائلة (الآن تستغرق عدة سنوات مما يضيع الكثير من الفرص عليهم).
- تمهيداً لبدء إجراءات لتجنيسهم يتم إصدار بطاقات مؤقتة لهم لتمكنهم من التنقل وزيارة الطبيب والعيش الكريم.
- تجنيس من يستحق من حملة بطاقة القبائل النازحة / البطاقات المؤقتة بعد أخذ جميع الإجراءات الأمنية الخاصة بذلك من بصمة وغيرها.

- أيضاً فقد نبه أ. مطشر المرشد إلى أن نسبة كبيرة من المعلومات والتقارير التي اجتهد ووضعها كبار موظفي الأحوال ولجان تجنيس القبائل في ملف القبائل النازحة غير دقيقة، وهناك تعمد بالمبالغة حول المخاطر الأمنية (لتبرير التأخير) وأيضاً لكي يستمر الوضع معلق ويتسنى للفاسدين من الطرفين استغلال الضعفاء.. إذا كيف نبني قرارات على معلومات غير صحيحة ويتم تداولها منذ عقود ؟ ومن ثم فهناك ضرورة لأن يتولى جهاز المباحث كجزء من المنظومة مهمة التأكد من ذلك.

وعلق د. مساعد المحيا على النقطة الأخيرة تحديداً بقوله: في موضوع كهذا لا أظن المباحث غائبة بل أيقن أنها من أهم الإدارات التي تبنى على تقاريرها مواقف وقرارات تتعلق بالبدون. وبدوره أوضح أ. مطشر المرشد أنه لم يتم إدخال جهاز المباحث إلا مؤخراً (قبل 6 شهور، بعد الشكاوى المتكررة بسبب فساد بعض الموظفين).

ويكمن الحل برأي د.م. نصر الصحاف في تقسيم البدون على فئتين: الأولى الفئة ذات الامتداد القبلي من البدو الرحل أو من لهم معرفين والذين بدأت مشكلتهم عند ترسيم الحدود الشمالية للمملكة في السبعينيات الميلادية وكذلك المتزوجون من سعوديين والمولودون في المملكة، والثانية تضم كل ما عدا ذلك. كذلك فإن من أبعاد الحل الوعي بخطورة الوضع إذا ترك كما هو عليه والرغبة الصادقة بالعمل الجاد والتوجه الصحيح وتبدأ باتخاذ قرار جريء وغير مسبوق:

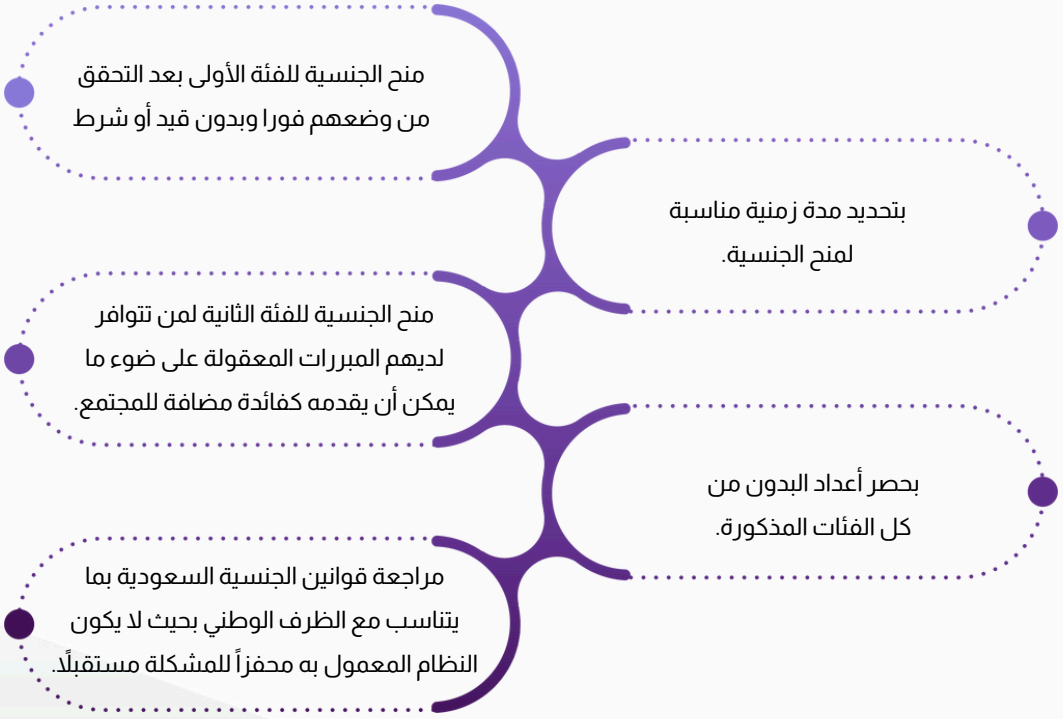

أما م. سالم المري فيرى أن من الضروري احتواء البدون في المجتمع، والاستفادة منهم خاصة إن المملكة تستقدم الملايين من العمال الأجانب سنويا ولأن المشكلة تزداد تعقيدا كلما تأخر الحل وتزداد مع الوقت المعاناة الإنسانية ويصعب إثبات أنساب أبنائهم ولذلك أقترح التالي:

- تعلن الدولة تكفلها كلفة السفر لمن يوافق على العودة إلى بلاده الأصلية مع مساعدة مالية عن الفترة التي قضاها في المملكة تساعده على بدأ حياة جديدة في بلده.
- منح الجنسية السعودية لكل من خدم في العسكرية السعودية (الجيش أو الحرس أو الداخلية) خمس سنوات مباشرة أو عشر سنوات بطريقة غير مباشرة.
- منح الجنسية لكل من تزوجت بسعودي وأنجبت منه.
- منح جميع من ولد منهم في السعودية الجنسية.
- قرار إنساني عاجل بمنح من ليس لديه بطاقة (تعريف) وتجديد البطاقات الموجودة لمدة خمس سنوات على أن يتم حل المشكلة في هذه الفترة.
- تطوير صلاحيات بطاقات التعريف بحيث تمكنهم من ممارسة حياتهم بطرق عادية ويتلقون بها الخدمات الأساسية التي يتلقاها المواطنون في تعليم أبنائهم والعلاج والعمل والتنقل الداخلي والتملك وفتح حساب بنكي والدفن في المقابر وإلغاء تقييدهم بمسمى "أجنبي" مع بقائهم بصفة ((شخص لا يملك أوراق ثبوتية)).
- إعادة موضوع من يدعي انتمائه لأي من قبائل المملكة إلى شيوخ القبائل التي يدعون أنهم ينتمون إليها في المملكة وإنهاء معاملاتهم بشكل جماعي وليس بشكل فردي للتعجيل بالموضوع.
- يحصل كل من لديه أبناء ينطبق عليهم البند (4) على إقامة دائمة في المملكة.
- يتم تجديد البطاقات لخمس سنوات أخرى لمن يتبقى وإعطاء إقامة دائمة لمن يحصل على وظيفة دائمة أو عمل حر يكفل إعاشته.
- يتم تجديد بطاقات من يتبقى لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويضاف من لم يستطع العمل إلى نظام الضمان الاجتماعي.
- المراجعة المستمرة لإجراءات ضبط المتخلفين من الحج والعمرة وتطويرها.

واتفق م. سالم المري مع الآراء المطالبة بضرورة إنهاء ملف الاشخاص الذين ليس لديهم أوراق ثبوتية وغلقه بأسرع وقت ممكن، ففي رأيه أن فئة العرب من القبائل النازحة ممكن البت في معظم حالاتهم بسهولة من أي لجنة مكونة من رتب عليا يرأسها مسؤول عنده صلاحيات البت في الموضوع. وبالنسبة للبرماويين هم فئتين فئه صدر لهم قرارات رسمية باستضافتهم وهؤلاء أمرهم سهل إلى حد ما. أما فيما يخص المتخلفين عن الحج والعمرة من الجنسيات الإسلامية فهو تقصير من وزارة الداخلية ومن المفترض أن تسرع في حل المشكلة القائمة وتمنع تكرارها.

وعلق د.م. نصر الصحاف على هذه النقطة الأخيرة التي أشار إليها م. سالم المري بقوله: لهذا السبب اقترحت تجنيس كل الفئات وإغلاق الملف وبشرط أن تقفل كل الأبواب المسببة للمشكلة في الأساس وبهذا يكون العبء الأكبر على وزارة الداخلية لعدم تكرار المشكلة مستقبلًا فالضريبة كبيرة وعادة لا تولد الحلول الناجعة إلا من رحم الكلفة الباهظة الثمن وهي تجنيس البدون كافة بعد حصرهم ودمجهم في المجتمع.

ومن جانبه يرى د. فهد الحارثي أننا بالفعل أمام مشكلة إنسانية ووطنية وأمنية تحتاج إلى تصرف سريع وفعال، والتلكؤ أو التباطؤ في معالجتها سيفاقم تحدياتها وتهديداتها كما أن الحوار حولها سيكون نشطاً وحيوياً . وفي تصور د. فهد فإنه توجد لدينا ثلاثة أنواع من مشكلة البدون :

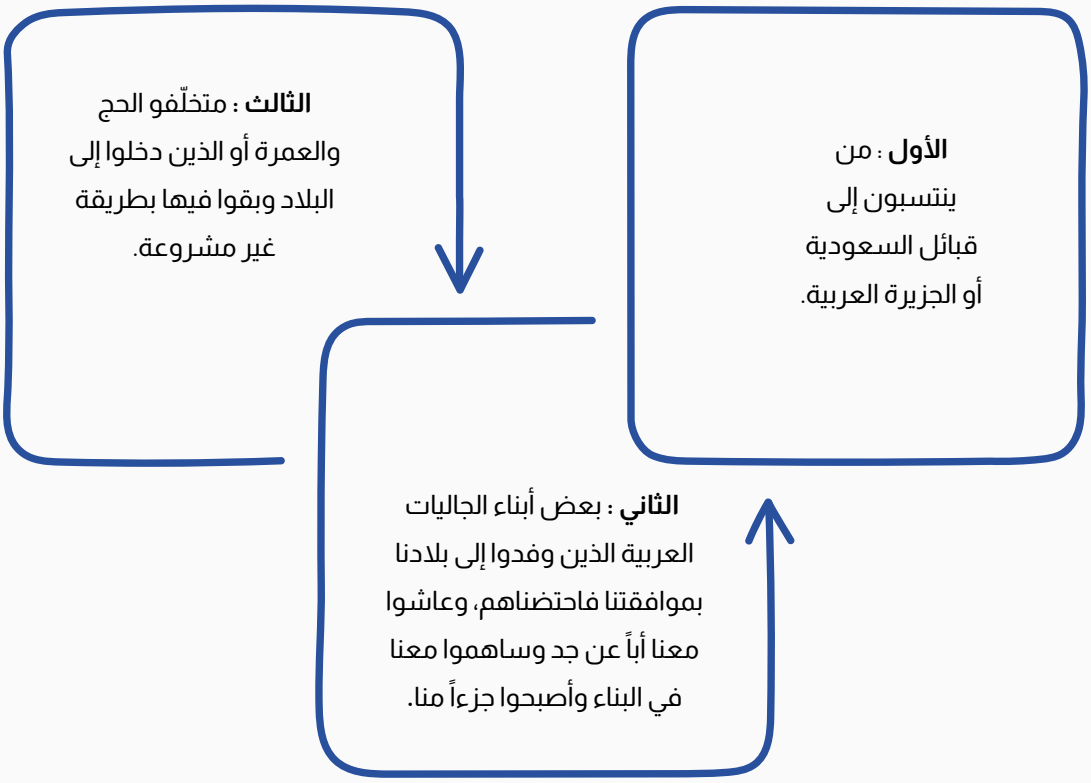

وكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة ينبغي التعامل معه بما يستحق. وبالنسبة له لا يرى مانعاً أبداً من منح الجنسية للنوعين الأولين وبلا تردد. أما النوع الثالث فإن د. فهد يميل إلى رأي أ. على، أو على الأقل مع إظهار بعض التشدد فيه ليردع من يفكر في البقاء بعد أداء مهمته. وربما يكون مناسباً كذلك برأي د. فهد إعادة النظر في شروط منح الجنسية بالكامل.

في حين تعتقد د. عائشة حجازي أن ما تمر به المنطقة من تحولات وتغيرات سياسية واقتصادية مهددة أصبحت الحاجة ملحة لإغلاق ملفات عديدة من ضمنها البدون وتصحيح جميع أوضاعهم ففعلا هي قنبلة موقوتة لابد أن تحل ويتدارك المسؤولون الوضع قبل انفجاره.. شيوخ القبائل وكل من بيده أن يكون عوناً لا بد من توعيتهم وتعديل ثقافة البدون بداية بتغيير هذا المصطلح غير المناسب وانتهاء بتعديل جميع أوضاعهم ...إن الحياة من دون شعور بالأمن النفسي والانتماء للأرض كارثة إنسانية.

ومن وجهة نظر أ. عبدالله الضويحي فإننا تأخرنا كثيراً في حل المشكلة وكلما تأخرنا أكثر ازدادت تعقيداً. وإذا كنا أخطأنا في عدم حلها جذرياً بقرارات ملزمة في السبعينيات فإننا نخطئ الآن أكثر في تأخير الحل وإذا كان المسؤول (يراه قريباً) فإننا وهم (نراه بعيداً) على ضوء ما يجري. ويجب أن يأخذ الحل مسارين متوازيين:

- **الأول**: آنيّ وعاجل: بإعطائهم بعض الحقوق التي تضمن كرامتهم وإنسانيتهم كالعلاج والدراسة الجامعية وفتح الحسابات والوظيفة والزواج الموثق والدفن ... إلخ.
- **الثاني**: إحالة ملفهم إلى فريق عمل من الجهات ذات الاختصاص ويضاف إليهم اختصاصيون اجتماعيون ومن يمكن الاستفادة منهم على أن يرفع رؤيته للحل في موعد لا يزيد عن سنة إلى وزير الداخلية ومن ثم إلى المقام السامي للبت فيه. وبالنسبة إلى المشايخ والمعرفين والعمد؛ فمع الاحترام والتقدير لبعضهم إلا أن العلاقات والمصالح الشخصية تؤثر في البعض الآخر فتعطى حقوق لمن لا يستحقها ويحرم منها مستحقوها .. وقد لاحظنا بعض شيوخ القبائل يمنح صك القبيلة لآخرين بناء على مصالح خاصة أو مصالح القبيلة.

وأضاف د.م. نصر الصحاف أن الحل لا يكون بعدم تجنيس هؤلاء الذين أمضوا طوال حياتهم بمعاناة لوضعهم المأساوي ولكن بمنحهم الجنسية من منطلق إنساني ومعالجة الأمر مستقبلًا للحيلولة دون تكراره .

وبدوره أوضح أ.د. عبدالرحمن العناد أنه مع تجنيس القدماء منهم، والذين لجأوا للمملكة منذ سبعة عقود، لكنه ليس مع تجنيس كل من تخلف من الحجاج ... من أفارقة وآسيويين وغيرهم.

واتفق د.م. نصر الصحاف مع ما ذكره أ.د. عبدالرحمن العناد مع التوضيح بأن هناك جيلًا كاملًا من المتخلفين ولا تُعرف أعدادهم ويشكلون عبئاً على المجتمع كافة من كل النواحي بما فيها الأمنية وتصحح أوضاعهم بمقياس مدروس كالاستفادة الكامنة منه كعضو بناء في المجتمع بمنحهم الجنسية ...هذا بالنسبة للمتخلفين من عشرين سنة وأكثر على سبيل المثال أما الفئات الأولى والثانية بحسب تقسيم د فهد فيجب الإسراع في تجنيسهم في مدة محددة لا تزيد عن سنة واحدة... وإعادة النظر في مسببات المشكلة ودراستها بعمق من قبل فريق عمل مسؤول ومثقف بكل أبعاد القضية للخروج بنتائج قابلة للتطبيق وليست خاضعة للأهواء أو العنصرية المقيتة.

أما وجهة نظر د. فايز الشهري بخصوص قضية البدون فتنطوي على أبعاد ثلاثة محددة:

- **الأول: البعد الإنساني:** وهذا يحتاج إلى أن نتجاوز معه تصنيف الناس إلى سد حاجتهم واستيعابهم وفق تنظيم يكفل الحد المعقول من عدم التأثير الديموغرافي أو العرقي تحديداً.
- **الثاني: البعد الأمني:** وهو وضوح الخشية من إضافة عناصر قد لا تكون مؤهلة للمواطنة من حيث التعليم والسجل الجنائي أو حتى تزوير الهوية الأصلية. وهذا يحتاج إلى وضع معايير محددة تخفف من هذا الهاجس ولا تحرم المستحقين أو المحتاجين للتوطين.

- **الثالث: البعد القانوني الحقوقي:**

وهنا لا بد من بحث وحسم مسألة تحديد الوضع القانوني (الوطني والدولي) لمن يسكن على أرض الوطن وإعطاؤه الصفة التي تكفل حقوقه وأيضاً تضمن وضعه القانوني لما يمكن أن يترتب على نشاطاته من حقوق وواجبات. ولا ننسى أن مشكلة البدون في دول الخليج عموماً من المشكلات الكامنة التي قد تثور في أي وقت وتكون لها استحقاقاتها السياسية والأمنية التي قد تتجاوز حدود السيطرة.

وأكد اللواء د. سعد الشهراني على أن الجانب الحقوقي (حقوق الإنسان عبر السياسية) مهم جداً ولا يجب أن ينتقص مهما كان القرار السيادي ومهما تأخر من حيث منح الجنسية من عدمه. وأضاف كذلك تعليقاً على ما طرحه أ. مطشر أننا نريد بقاء من يستحق منهم ونريدهم أن يحبوا البقاء بيننا وأن يكون هذا البقاء سببه حبهم لهذه البلاد لكن السؤال هو: هل الحقوق تأتي أولًا أم الحب يجب أن يسبق منح الحقوق، وبدوره أجاب بأنه يميل إلى أن منح الحقوق هو ما يجلب ويغرس حب الوطن والانتقاص من الحقوق يجلب العكس. كما علق اللواء د. سعد الشهراني على القول (إذا بلادنا لا ترغب بهم ولا تنوي تصحيح أوضاعهم لماذا تبقيهم على أراضيها) حيث يرى أن مثل هذا المنطق يساعد في الحل ثم إذا كانوا لا يعرفون غير هذه البلاد إلى أين يمكن للمملكة أن ترحلهم!

المشاركون

السفير أ. أسامة نقلي
د. الجازي الشبيكي
م. حسام بحيري
د. حسين الحكمي
د. حمد الماجد
د. حميد المزروع
د. خالد الرديعان
أ. خالد الوابل
د. خالد بن دهيش
أ. خالد الحارثي
د. زياد الدريس
م. سالم المري
د. سامية العمودي
اللواء د. سعد الشهراني
أ. سعيد الزهراني
أ. سمير الزهراني
د. طلحة فدعق
د. عائشة حجازي
أ.د. عبدالرحمن العناد
د. عبدالرحمن الهدلق
د. عبدالسلام الوايل
أ. عبدالله آل حامد
د. عبداللطيف العوين
د. عبدالله الحمود
أ. عبدالله الضويحي
أ. عبدالله بن كدسه
د. علي الحكمي
أ. علي عبدالله بن علي
أ. فاطمة الشريف
د. فايز الشهري
أ. فايزة الحربي
د. فاطمة القرني
د. فهد الحارثي
أ. كوثر الأربش
أ. ليلى الشهراني
د. محمد السلمي
د. مساعد المحيا
د. مسفر السلولي
أ. مسفر الموسى
أ. مطشر المرشد
د. منصور المطيري
د. منى أبو سليمان
د. ناهد طاهر
د.م. نصر الصحاف
أ. هادي العلياني
أ. يحيي الأمير
أ. يوسف الكويليت

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com